النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

يسود إعتراف قوي بوجوب تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد. وكما يعتبر إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح فعالية ومسائلة القطاع الأمني، والملكية المحلية، وشرعية عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا إدخال مسائل النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله. كما وتقدّم معلومات عملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزء من **رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني**. وحيث أن الهدفَ من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني، تم تضمينها ١٢ أداةً مع مذكرات عملية مكمّلة لها – أنظر معلومات أخرى.

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمرًا مهمًا في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟

التقييم: هو عملية منظمة لجمع البيانات تهدف إلى الحصول على صورة عن موقف معين. ومن مهام هذه العملية تحليل السياق – بما في ذلك العوامل والأطراف والمخاطر والاحتياجات المختلفة – من أجل تحديد أهداف البرنامج ووضع المعيار الأساسي اللازم للمراقبة والتحليل في المستقبل.

المراقبة: هي مهمة مستمرة تهدف أساسًا إلى تزويد القائمين على العملية والأطراف المعنية الرئيسية بنتائج منتظمة ومؤشرات أولية بشأن التقدم الذي تم إحرازه أو العجز في تحقيق النتائج المأمولة. وتقوم المراقبة بمتابعة الأداء أو الوضع الفعلي مقارنةً بما هو مخطط أو متوقع وفقًا للمعايير المحددة مسبقًا. كما تتطلب المراقبة بصفة عامة جمعَ وتحليلَ البيانات الخاصة بتنفيذ العمليات والاستراتيجيات والنتائج والتوصية بالإجراءات التصحيحية.[١]

التحليل: هو عبارة عن تحديد موضوعي ومنظم للمشروع الجاري أو الذي تم الانتهاء منه أو السياسة أو تصميمها أو التنفيذ والنتائج. والهدف هو تحديد مدى صلة الأهداف وتحقيقها وتنمية الكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة. ويتعين أن يوفرَ التحليل معلومات موثوق بها ومفيدة تساعد في إدخال الدروس المستفادة في عملية صنع القرار سواء لدى الجهات المتلقية أو المانحة. وكما يشير التحليل إلى عملية تحديد قيمة أو مغزى أي نشاط أو سياسة أو برنامج.[٢]

يشير لفظ "**النوع الاجتماعي**" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة، بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع الأدوار النوع الاجتماعي تنوعًا هائلاً ضمن الثقافات وعبرها، وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب، بل يشمل العلاقات بينهما.

المحتويات

لماذا تعتبر النوع الاجتماعي أمرًا مهمًا في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟
كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟
التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع
معلومات أخرى

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

تعزيز تحقيق الأمن والقضاء

- عادةً ما يكون للرجال والنساء والفتيات والأولاد احتياجات، وأولويات، وقدرات أمن وقضاء متفاوتة. ومن المأمول أن توفر عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله المتجاوبة مع النوع الاجتماعي المزيدَ من المعلومات الدقيقة التي تسمح بتصميم وتنفيذ عمليات الإصلاح القادرة على تلبية إحتياجات الرجال والنساء والفتيات والأولاد المتفاوتة.

- تساعد عمليات التقييم والمراقبة والتحليل المتجاوبة مع النوع الاجتماعي في تعزيز الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، مثل العنف الاسري، والإتجار بالبشر، وعنف العصابات، والعمل على معالجة ذلك.

العمليات الشاملة التشاركية في إصلاح القطاع الأمني

- تعمل زيادة مشاركة المجموعات المهمشة؛ كالمرأة، والأقليات العرقية، والسكان الأصليين في عمليات التقييم والمراقبة والتحليل على بناء الثقة والملكية المحلية في عمليات إصلاح القطاع الأمني.

- تعمل زيادة مشاركة المجموعات المهمشة على زيادة دقة وشمولية البيانات التي يتم جمعها.

الإطار رقم ١ تساؤلات يجب طرحها أثناء عملية تقييم إصلاح القطاع الأمني

وعلاوةً على التحليل العام لسياق الدولة، فإنه يتعين على التقييم الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما هي القواعد الحالية التي تحكم مؤسسات القطاع الأمني وما هي قدراتها؟ ما هي أهم الفجوات؟ وما هي الإصلاحات التي يتعين أن يكون لها الأولوية؟

أسئلة متعلقة بالنوع الاجتماعي: ما هي نسبة العاملين من النساء والرجال وما هي وظائفهم؟ هل يتم منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته ومعاقبة مرتكبيه بشكل فعال؟ هل هناك انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، قد يرتكبها أفراد القطاع الأمني؟ هل تتعاون مؤسسات القطاع الأمني مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية؟

٢. ما هي احتياجات ومفاهيم وأولويات الأمن والقضاء المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد والمجموعات الأخرى في المجتمع؟

أسئلة متعلقة بالنوع الاجتماعي: ما هي أنواع ومعدلات حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يتم ارتكابه ضد الرجال والصبيان؟ هل هناك فرصًا متكافئةً لوصول الرجال والنساء والفتيات والأولاد إلى مؤسسات/آليات الأمن والقضاء؟

ما هي أنواع الإصلاحات ذات الأولوية من وجهة نظر الرجال والنساء؟ ما هي الاستراتيجيات/المبادرات المحلية – غير الحكومية – القائمة لتوفير الأمن والقضاء؟

بناء تعزيز حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسات أمنية ممثلة

- بالإمكان، عن طريق إدخال تساؤلات تراعي النوع الاجتماعي حول التحرش الجنسي، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، الكشف عن هذه الممارسات السلبية وتسليط الضوء على الإصلاحات الضرورية.

- تساعد عملية التقييم والمراقبة والتحليل المتجاوبة مع النوع الاجتماعي في جمع البيانات حول أعداد ورتب/المراكز الوظيفية لأفراد القطاع الأمني من الذكور والإناث، بالإضافة إلى المعلومات المفيدة في كيفية زيادة توظيف النساء والمجموعات المهمشة الأخرى وتعزيز تثبيتها في وظائفها. وعادةً ما تعزز مؤسسات القطاع الأمني، التي تمثل المجتمع الذي تسعى إلى خدمته فعليًا خير تمثيل، من شرعيتها ومن الكفاءة العملياتية لها.

الامتثال للإلتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله ليست مسألةً مقصورةً على الفعالية العملياتية فحسب، بل تتعداها إلى ضرورة الانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، ومنها:

- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

الإطار رقم ٢ إدخال النوع الاجتماعي في تحليل إصلاح القطاع الأمني: وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة[٣] (DFID)

في عام ٢٠٠٧، عهدت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع البريطانية إلى أربعة من خبراء إصلاح القطاع الأمني بإجراء تحليل مستقل لبرامج إصلاح الأمن والقضاء في أفريقيا. وقد بحث التحليل إمكانية توجيه مسائل النوع الاجتماعي ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز ضمن برامج إصلاح الأمن والقضاء، بإعتبارهما من الأهداف الرئيسية للبرامج الثنائية في وزارة التنمية الدولية.

وتوصل التحليل إلى وجود تمثيل فاعل للنوع الاجتماعي ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في برنامج السلامة والأمن والوصول إلى القضاء، إلا أنها كانت غائبةً بشكل كبير عن البرامج التي تتناول الدفاع والشرطة أو برامج المصالحة واسعة النطاق، مثل برنامج إصلاح القطاع الأمني في سيراليون. وتشمل توصيات التحليل ما يلي:

التوصية الخامسة: نوصي بإدخال مقاصدَ "إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات " بخصوص الإدارة المالية العامة ومقاصد وايتهول بخصوص مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والنوع الاجتماعي في جميع عمليات إصلاح كلاً من القطاع الأمني والقضاء، وليس تلك الموضوعات المتعلقة تحديدًا بالسلامة والأمن والوصول إلى القضاء فحسب.

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟

نصائح النوع الاجتماعي لعمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

- تشكيل فريق يراعي النوع الاجتماعي، يضم نساءً ورجالاً وخبراءَ في النوع الاجتماعي. وكما يتطلب الاستعانة بمترجمينَ ومترجمات، عند الضرورة.
- تزويد الموظفين بالتدريب او المحاضرات حول النوع الاجتماعي.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية.
- جمع المعلومات من الرجال والنساء من مختلف المراكز الوظيفية / الرتب.
- تصنيف البيانات حسب الجنس والسن.
- وضع مؤشرات متجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- جمع البيانات الكمية والنوعية، بإستخدام أدوات مثل الدراسات الأسرية ومقابلات مجموعات التركيز.
- استخدام أساليبَ بحث علمي محددة لجمع البيانان حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- جمع البيانات حولَ مسائل النوع الاجتماعي، مثل توظيف وتثبيت الأفراد من الذكور والإناث، ومعدلات حوادث التحرش الجنسي، والانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الوطنية والدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

عمليات الإعداد لإصلاح القطاع الأمني

- تنظيم استراتيجية تقييم وإدخال بعدَ النوع الاجتماعي في كل مرحلة من المراحل: التخطيط والتصميم، وجمع البيانات، ومناقشة النتائج.
- وضع سلمَ أولويات لإجراء عمليات تقييم مشتركة تتطلب التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية المحلية والدولية.
- إدخال أسئلة تقييم متعلقة بالنوع الاجتماعي (أنظر الجدول رقم ١).

مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني

- التخطيط لعملية مراقبة وتحليل متجاوبة مع النوع الاجتماعي كجزء أساسي وجوهري من عملية إصلاح القطاع الأمني وتخصيص موازنة لها.
- مراقبة وتحليل التأثيرات المختلفة لعملية إصلاح القطاع الأمني على الرجال والنساء والفتيات والأولاد.
- إضفاء صفة الشمولية والتشاركية، قدر الإمكان، على عملية المراقبة، على سبيل المثال، من خلال تشكيل قوات مهمات متداخلة الوكالات أو تشكيل مجموعات عمل متداخلة الإدارات، بما في ذلك ممثلين عن الوزارات المعنية بشؤون الأسرة والتنمية ومنظمات المجتمع المدني.
- أخذ آليات مراقبة النوع الاجتماعي الدولية والإقليمية بعين الاعتبار، مثل رفع التقارير بمقتضى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إدخال المؤشرات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي (أنظر الاطار رقم ٣).

الإطار رقم ٣	نماذج لمؤشرات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة [٤]		
مجالات الإصلاح في العدالة	**نماذج لنتائج المساواة النوع الاجتماعي**	**نماذج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي**	**طرق جمع البيانات**
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	تنفيذ التشريع وخطط العمل الوطنية للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.	• ضمان وجود وتنفيذ إجراءات مناسبة لتوفير التعويض لضحايا الجرائم القائمة عل أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك: ما كان منها خلال النزاعات المسلحة، والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع وحالات العنف التي يرتكبها أفراد المؤسسات الأمنية. • عدد الملاحقات ضد أفراد القطاع الأمني المتهمين بجرائم عنف قائمة على أساس النوع الاجتماعي. • زيادة معدلات الأحكام المتعلقة بجرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي حسب نوع العنف وعلاقة مرتكبه.	• إجراء تقييم أساسي ومراجعة المواثيق. • إجراء مسوحات ومقابلات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية. • إحصائيات المحاكم. • مراجعة الصحف. • البيانات الصادرة عن المنظمات النسائية.
الإصلاح المؤسسي	الوصول المتكافئ إلى القضاء للرجال والنساء.	• نسبة الرجال والنساء القادرة على الوصول إلى نظام القضاء الرسمي لحل النزاعات. • عدد أقسام الشرطة في المناطق الريفية الفقيرة التي تم توفير الموارد والتوظيف فيها من الرجال والنساء. • عدد قضايا المحاكم المتعلقة بحقوق النساء مقارنةً بالعدد المتعلق منها بحقوق الرجال. • ضمان أن الإجراءات العملياتية وقواعد التوصل للأدلة متجاوبةً مع النوع الاجتماعي.	• إجراء دراسات أساسية ومتابعة. • مراجعة سجلات الشرطة وسجلات الموارد البشرية. • الملاحظة. • إحصائيات المحاكم. • مراجعة أساسية ومتابعة لإجراءات المحاكم.

إجراء عمليات تدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني

- تحقيق الشروط المسبقة الضرورية، مثل توافر الإرادة السياسية والقدرة والفنية.
- ضمان استقلالية المدققين على النوع الاجتماعي وتمتعهم بالوعي الجيد للإجراءات الداخلية في المؤسسة الأمنية، على سبيل المثال، فريق عمل المستشار الخارجي للتدقيق على النوع الاجتماعي وخبير التقييم الداخلي.
- تشمل التساؤلات الواجب طرحها كجزء من عملية التدقيق على النوع الاجتماعي ما يلي:[٥]

هل المؤسسة:

- بها تمثيل متساو لكل من الرجال والنساء على جميع المستويات داخل المؤسسة؟
- لديها سياسات وممارسات بشأن الموارد البشرية تشجع على توظيف وتثبيت وترقية المرأة؟
- لديها سياسات وآليات لمنع التحرش الجنسي والتمييز والعنف ومعالجته؟

- لديها القدرة الفنية على معالجة المسائل الخاصة بالنوع الاجتماعي؟
- تقدم تدريبات أساسية على النوع الاجتماعي لجميع العاملين بها؟
- تعمل حاليًا على إدخال مسائل النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها ومبادراتها؟
- تخصص التمويلَ الكافي للمبادرات الخاصة بالنوع الاجتماعي؟

مراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في القطاع الأمني

- إعطاء الأولوية لعملية مراقبة وتحليل شاملة لمبادرات توجيه النوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني لقياس مدى تأثيراتها.
- وضع مؤشرات مؤسسية، سواء كميةً أو نوعيةً مخصصةً للبرامج المتجاوبة مع النوع الاجتماعي (أنظر الاطار رقم ٤).
- إذا لزم الأمر، القيام بأنشطة للمتابعة، مثل اجتماعات ورش العمل والنقاشات الجماعية والتخطيط الاستراتيجي بهدف إعادة تكييف مبادرات توجيه النوع الاجتماعي.

يضم التقرير الحادي عشر أيضًا:

- طرق جمع بيانات تقييم عمليات إصلاح القطاع الأمني.
- إدخال النوع الاجتماعي في إطار عمل كلينجدال Clingendael لتقييم إصلاح القطاع الأمني.
- قائمة بالأطراف الرئيسية في مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني.
- جدول بأسلوب الإدارة بالأهداف لمراقبة وتحليل عمليات إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- طرق إجراء التدقيق على النوع الاجتماعي.

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

تمثل عملية تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله تحديًا وذات أهمية خاصة في سياقات فترات ما بعد النزاع.

التحديات التي تواجه إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- قد تتعطل عملية حفظ السجلات وجمع البيانات التي يتم إجراؤها بشكل روتيني خلال أوقات السلم في فترات النزاع المسلح، بما في ذلك سجلات المستشفيات، والسجلات الجنائية، والبيانات الأخرى المحفوظة لدى

الإطار رقم ٤ مراقبة توجيه النوع الاجتماعي داخل الأمم المتحدة

منذ عام ٢٠٠٧، عهد إلى الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة بدعم ومراقبة تنفيذ التزامات توجيه النوع الاجتماعي داخلَ الأمم المتحدة. وكان من بين الأدوات المستخدمة داخل الأمم المتحدة وحدات استشارات النوع الاجتماعي، ونقاط التركيز على النوع الاجتماعي وآليات إعداد التقارير. وعلاوةً على ذلك، فقد وضعت الشبكة الداخلية للوكالات بشأن المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي الشروط المرجعية حول كيفية إدخال منظور النوع الاجتماعي في جميع آليات إعداد التقارير والمراقبة والتحليل داخل منظومة الأمم المتحدة.[٦]

الإطار رقم ٥ عمليات التقييم الأمنية التي تركز على العنف الجنسي في المواقف الإنسانية

تشمل المعلومات التي يتم جمعها ما يلي:[٧]

- المعلومات الديموجرافية، وتشمل البيانات المصنفة حسب السن والجنس.
- وصف تحركات الأفراد (من أجل فهم مخاطر العنف الجنسي).
- وصف المواقف والمنظمات المتواجدة وأنواع الخدمات والأنشطة الجارية.
- نظرة عامة على العنف الجنسي (الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر وأية معلومات تتعلق بحوادث العنف الجنسي).
- الأمن القومي والسلطات القانونية (القوانين والتعريفات القانونية والإجراءات التي تتبعها الشرطة وإجراءات القضاء والإجراءات المدنية).
- النظم المجتمعية للقضاء التقليدي أو القانون العرفي.
- إجراءات التجاوب والمنع المتعددة القطاعات الحالية (التنسيق، وآليات الإحالة، والصحة النفسية، والأمن/الشرطة، والحماية/القضاء القانوني).

الشرطة أو الوزارات الحكومية. وفي الغالب، يؤدي تغيير أو انهيار المؤسسات العامة إلى تعقيد عملية جمع البيانات الشاملة الممثلة وتحليلها.

- قد لا يساعد عدم توافر الوقت والموارد المالية في وضع أطر عمل للتقييم والمراقبة والتحليل الشامل. ومع ذلك، تعتبر عملية جمع البيانات ومراقبة البرامج والمشروعات ذاتَ أهمية حاسمة لضمان نجاحها والتنسيق بينها..

فرص إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- قد يكون هناك إرادةَ سياسيةً متزايدةً من جانب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحكومات الوليدة لإجراء عمليات إصلاح في القطاع الأمني متجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- يوفر وضع سياسات وإجراءات للقطاع الأمني الوليد فرصةً لتنفيذ إجراءات المراقبة والتحليل منذ البداية، بما في ذلك وضع أهداف لتوظيف النساء وإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في صياغة السياسات والمواثيق، والبرمجة التشغيلية، والتوظيف والتدريب.

معلومات إضافية

المصادر

CIDA – *Guide to Gender-Sensitive Indicators*, 1997.

Clingendael Institute for the Netherlands Ministry of Foreign Affairs – *Enhancing Democratic Governance of the Security Sector: An Institutional Assessment Framework*, 2003.

Commonwealth Secretariat – *Using Gender-Sensitive Indicators: A Reference Manual for Governments and Other Stakeholders*, 2005.

OECD DAC – *OECD DAC Handbook on Security System Reform - Supporting Security and Justice*, 2007.

Kievelitz, Uwe et al – *Practical Guide to Multilateral Needs Assessments in Post-Conflict Situations,* 2004.

UNDP – *Handbook on Monitoring and Evaluation of Results,* 2002.

UNDP/DCAF – *Monitoring and Investigating the Security Sector*, 2007.

World Bank – *Bibliography on Gender Monitoring and Evaluation (M&E) and Indicators*, 2001.

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني

١– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
٢– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
٣– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
٤– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
٥– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
٦– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
٧– النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
٨– النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
٩– النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
١٠– النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
١١– النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
١٢– النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

يمكن الحصول على هذه التقارير ومذكرات التطبيق العملي من المواقع الالكترونية التالية:

www.dcaf.ch

قامت بإعداد مذكرة التطبيق العملي هذه نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic) من معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وذلك استنادًا إلى التقرير الحادي عشر الذي أعدته المؤلفة نفسها.

التذييل

١ UNDP, *Handbook on Monitoring and Evaluation of Results,* Evaluation Office, (UN: New York), 2002. http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/glossary/glossary_m_o.htm

٢ DAC Working Party on Aid and Evaluation, pp.21-22.

٣ Ball, N., et al., *Security and Justice Sector Reform Programming in Africa*, Evaluation Working Paper 23, (DFID: London), April 2007. https://www.oecd.org/dataoecd/42/1/38635081.pdf

٤ Hunt, J., 'Gender and Security Sector Reform Workshop,' (DCAF, OSCE/ODIHR and UN-INSTRAW: Geneva), 16-19 August 2007.

٥ Valasek, K., 'Gender and Democratic Security Governance', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, eds. Caparini, Cole and Kinzelbach. (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

٦ UN Inter-Agency Network on Women and Gender Equality, "Gender Mainstreaming in Evaluation, Monitoring and Programme Reporting (IANWGE/2005/12 Fourth session)" (New York: United Nations), 22-25 February 2005.

٧ 'Guidelines for Gender-based Violence – Interventions in Humanitarian Settings Focusing on Prevention of and Response to Sexual Violence in Emergencies', The Interagency Standing Committee, Taskforce on Gender in Humanitarian Assistance, 2005, p.25.